الائتلافية · اذ ينص هذا القانون على ان الوزير الذي يقترع ضد الحكومة او يمتنع عن تأييدها ، هو بحكم المستقيل من منصبه ، اذا ما اخطر الكنيست خلال اسبوعين بذلك ، اي ان الوزيرين المفداليين رفائيل وهامر ، يكونان بحكم المستقيلين من الحكومة ، وفق هذا البند من القانون ،اذا اراد اسحق رابين تطبيقه ـ ويوافق على ذلك فورا · كما وينص قانون الانتقال ، بالنسبة للكتلة البرلمانية المشاركة في الائتلاف الحكومي ، على ان الاقتراع ضد الحكومة او الامتناع عن الاقتراع هو بحكم انشقاق هذه الكتلة عن الائتلاف ، ووزرائها من الحكومة ، اذا ما قررت الحكومة ذلك خلال اسبوع من يوم الاقتراع شريطة ان تعلن للكنيست عن ذلك خلال اسبوعين ·

والمعنى العملي لتطبيق هذه البنود هو تقديم الانتخابات ، اذ لن يكون للحكومة اكثرية في توازن القوى البرلمانية الذي نجم عن الازمة ، اذا ما انضمت كتلة « المفدال » المقالة للمعارضة ، وهذا معناه ان الحكومة تستطيع الاستمرار في الحكم كحكومة انتقالية ، حتى اجراء الانتخابات قبل موعدها القانوني ·
الا ان اسحق رابين وخلافا لكل التوقعات، تخطى في جرأته هذه المرة رئيسة الحكومة السابقة جولدا مئير ، ومضى في اللعبة حتى النهاية ، « وقرر تصفية حساباته مع وزراء المفدال على امتناعهم عن التصويت على اقتراح حجب الثقة الاخيرة في الكنيست ، باقصائهم عن مناصبهم » (دافار · هارتس ٧٦/١٢/٢٠) ·

وقد دعا اسحق رابين وزراء «المعراخ» الى عقد جلسة طارئة في ٧٦/١٢/١٩ ، وبحضور رئيس الوكالة اليهودية يوسف الموجي ورئيس الائتلاف بالنيابة عيدي يافي واطلعهم على نيته تطبيق اجراءات ضد وزراء « المفدال » واخراجهم من الحكومة ، حيث دعى وزراء المفدال بعد ذلك واطلعهم على عزمه ، وفي الساعة الحادية عشرة من نفس اليوم ، اجتمعت الحكومة ، وافتتح رابين الجلسة باعلانه عن الوضع الذي نجم عقب امتناع وزراء « المفدال » عن التصويت في الاقتراع الذي تم على اقتراح حجب الثقة عن الحكومة في الكنيست يوم ٧٦/١٢/١٤ ، مقترحا على الحكومة تطبيق قانون الانتقال لعام ١٩٤٩ المذكور ، والذي ينص على ان « حكم اعضاء الحكومة الذين امتنعوا عن التصويت كحكم المستقيلين من الحكومة» (دافار ، هارتس ٧٦/١٢/٢٠) · واوضح رابين ان هذا القرار قد جاء «من خلال الوعي ، ان ليس لحكومة اسرائيل ان تتنازل عن تطبيق القانون وعن كرامتها حتى ولو اثقل هذا الامر على وضعها البرلماني » (المصدر نفسه) ·

وفي نهاية كلامه اقترح اسحق رابين على الحكومة مشروع قرار شكلي مفاده ان « حكم وزراء المفدال ، كحكم المستقيلين من الحكومة اثر خرق المسؤولية الائتلافية » (المصدر نفسه) ، حيث اقر بالاجماع وهكذا كف وزير الداخلية يوسف بورج ووزير الاديان اسحق رفائيل ، ووزير الشؤون الاجتماعية زفولون هامر ، عن اشغال مناصبهم كوزراء في الحكومة ·

وقد رد الوزير زفولون هامر الذي صعقته المفاجأة على هذا القرار بقوله : « ··· لقد كان باستطاعتنا ان نصوت مع اقتراح حجب الثقة ونسقط الحكومة ، ولكننا لم نفعل ذلك لانه لم يكن لدينا اية نوايا جانبية ، ولكن حزب العمل قرر ان يخطو هذه الخطوة ـ على ما يبدو ـ لاسباب تخصه » ، (دافار ٧٦/١٢/٢٠) · واضاف يقول « ان من يظن ان الحكومة ستستطيع الاستمرار بتمثيل احادي فانه مخطيء ، اذ يستحيل عليها ان تمثل الشعب في هذه الفترة ، وفي هذه البلاد، في وضعها غير المتوازن من الناحية السياسية والامنية » (المصدر نفسه)·